

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الردمك

## «كلمة الوزير»

### تقديم:

الحمد لله والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين وبعده تظهر أهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها جريمة العصر ومن أهم الجرائم الاقتصادية التي تتعرض لها الدول وفي ظل المتغيرات المتلاحقة من التقدم التقني وما يشهده مجال الاتصال ونقل المعلومات من التسارع الهائل والمصاحب للتححرر المالي في الأسواق المالية والتجارة الدولية والذي يتطلب معه التعاون الدولي والتنسيق الشامل والذي يتضمن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي نالت كثيرا من الاهتمام والعناية الواجبة لمكافحتها، المملكة في هذا الصدد فقد أولت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجل اهتمامها والعناية بتطبيق الإجراءات والتوجيهات في هذا الشأن، وصدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٥) وتاريخ ١٧ / ١ / ١٤٢٠هـ بالموافقة على تطبيق التوصيات الدولية الإدارية لمكافحة غسل الأموال الصادرة من مجموعة العمل المالي (FATF) والقرار رقم (٢٧٨) وتاريخ ١٤ / ١١ / ١٤٢٤هـ بالموافقة على تطبيق الخطوات التنفيذية اللازمة للتوصيات الأربعين والذي توج بعدها صدور المرسوم الملكي الكريم رقم (م / ٣١) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٣هـ القاضي بالموافقة على نظام مكافحة غسل الأموال بحيث يطبق على المؤسسات المالية والإعمال والمهن غير المالية المحددة ومن بينها أعمال المحامي والمخاطبة بإحكام نظام مكافحة غسل الأموال والمعنية بتنفيذه لهذا جاء إصدار هذا البرنامج تلبية لمتطلبات النظام ووفق المادة السابعة منه وتنفيذا للأوامر السامية بهذا الخصوص واستشعارا من وزارة العدل بدورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطرها على الاقتصاد الوطني ولما لمهنة المحاماة من دور بارز في مكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيقاً للمعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي والتأكيد على فهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن بذل العناية الواجبة تجاه المتعاملين وحفظ المستندات وإتباع الإجراءات في التبليغ الفعال عند الاشتباه وسريته، وإيجاد آلية للرقابة الداخلية لأعمال المهنة ووضع برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتغذية العكسية التي من شأنها أن تساعد المؤسسات والأعمال والمهني في الإجراءات التصحيحية وتطبيق التدابير وإتباع الإجراءات.

وأهمية التوازن بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتطلبات المهنية من تحقيق النمو والتقدم والنجاح المهني بالتوسع والانتشار وتقديم الخدمات القانونية بأن يكون ذلك كله عبر الطريق الآمن وبتكلفة مناسبة ودون الإساءة في استخدامها أو استغلالها من قبل غاسلي الأموال.

ولما للوزارة من صلاحيات الإشراف على مكاتب المحاماة قررت الموافقة على إصدار البرنامج الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمكاتب المحاماة واتخاذ الإجراءات الواجبة الإلتباع والمتضمن معلومات أساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللمتطلبات والتدابير الوقائية المرتبط بإعمال المحاماة على وجه الخصوص.

ولأهمية مهنة المحاماة في حفظ أمن المجتمع من جميع النواحي وللدور الكبير للمحامي في نشر ثقافة التوعية الحقوقية تقدم الوزارة هذا الإسهام المتواضع وتأمل موافاتها بأي اقتراح حول ما ذكر.

وزير العدل

د. وليد بن محمد الصمعاني

انطلاقاً من حرص الوزارة على تقديم خدماتها ومهامها المنوطة بها وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية والوسائل الفعالة في تحقيق النتائج المرجوة ومن بين تلك المهام إشرافها على مهنة المحاماة والمحامين كجهة رقابية على أعمال المهنة والممارسين لها وتجسيدها مبدأ التعاون والتنسيق لإتمام تقديم أفضل الخدمات، ومن خلال التواصل وتبادل وجهات النظر مع المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للوصول إلى تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال على الوجه المأمول والتي تطمح الوزارة للوصول إليه باعتباره وسيلة أساسية لرفع مستوى الوعي وزيادة المعرفة لدى الممارسين لمهنة المحاماة والمرتبطين بها من المتدربين والمستشارين الشرعيين أو القانونيين ويؤدي إلى تحسين أدائهم لمهامهم والعمل على مساعدتهم للقيام بالدور المنوط بهم مهنيًا كانت أو نظامية والتي تتجلى وتتشرف بها هذه المهنة من شرف الدفاع عن الحقوق وصيانتها وحفظها وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد الذي منه جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

وإفراد مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون غيرها في هذا السياق عائد لخطورتها على جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومدى التأثير السلبي المرتبط بهذه الجريمة على الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام والأهم في إتمامها في هذا الوقت ما تفرضه المتطلبات الدولية من متطلبات مرحلية يجعلها تحتل المرتبة الأولى في التنفيذ والتقيد والتقديم والسعي في اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة والعمل عليها ووضع الآليات التنفيذية وفق الأنظمة والمعايير الدولية لمكافحة أو الحد من جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الفترة الحالية وتحقيق نتائج على الأرض لأنها محكومة بتلك المتطلبات وتخضع في تنفيذها للرقابة الدولية في هذا والتي سوف تقوم بتقييم المملكة العربية السعودية خلال الفترة

القريبة القادمة وتسعى المملكة أن تكون عضو أساس في مجموعة العمل المالي « FATF - فاتف » وهي عضو مراقب في الفترة الحالية وفي منتصف عام ٢٠١٧م سوف يتم اختيارها كعضو دائم واستجابة لذلك قامت الحكومة والجهات المختصة بالبدء بما هو مطلوب لإتمام الانضمام من خلال تطبيق التوصيات في هذا الشأن فأصدرت التنظيمات الجديدة والتي تتضمن أحكام التوصيات وما تضمنتها من معايير فنية وإنشاء الكيانات التنفيذية المختصة بتطبيق الأنظمة وتقديم المساعدة للجهات المعنية بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كاللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعضوية الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية كجهاز مركزي يختص بتلقي البلاغات فيما يتعلق بنشاطات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقيام بالإجراءات التنفيذية التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ التدابير الوقائية الملازمة كما تضمنته اتفاقيات «الفاتف» .

وارتباط أعمال المحاماة في مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس فقط من أجل أنها من ضمن المهام المهنية في مكافحة الفساد بشكل عام وتقديم النصح والإرشاد وحماية الآخرين وعملائها من الأعمال المخالفة للقانون أو غير المشروعة بل لأن أعمال المحاماة والممارسين لها يعتبرون من ضمن المعنيين بتطبيق نظام غسل الأموال دون غيرهم وأوجب عليهم واجبات تنظيمية وعليهم اتخاذ إجراءات وقائية حيال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

لهذا كله تم إعداد هذا البرنامج كوسيلة بيان وإرشاد وتعاون للوصول إلى تحقيق تطبيق الأنظمة والتعليمات المهنية باسم «برنامج وزارة العدل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإرشادي لمكاتب المحاماة» .

وهو دليل إرشادي لمكاتب المحاماة والعاملين فيها وتبيان للإجراءات النظامية والإجراءات الواجبة الإتباع لبذل العناية الواجبة في اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات التنفيذية اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

ويأمل هذا البرنامج إلى تحقيق التفاعل مع البرنامج وتنفيذه وذلك من خلال تعبئة الاستبيان المرفق معه والاستفادة من خبراتكم وتجاربكم في مكافحة هذه الآفة الخطيرة ومعرفة العقبات والمعوقات في مكافحة غسل الأموال بمكاتب المحاماة والتي سوف تكون تغذية عكسية لتحليل الاستبيان والاستفادة منه مستقبلا وتدعيم التنسيق والتعاون في مكافحة غسل الأموال .

## أقسام البرنامج

### القسم الأول:

ويتضمن النصوص التنظيمية الأساسية لمكافحة غسل الأموال والتعليمات والتوصيات القانونية وهي:

- نظام غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي (م / ٣١) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٣٣هـ.
- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- توصيات مجموعة العمل المالي ( فاتف).
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة.
- نظام المحاماة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٨) في ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢هـ ولائحته التنفيذية.

## القسم الثاني:

- ويتضمن المحاور العلمية والنظامية الإرشادية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمرتبطة بمهنة المحاماة وهو أساس البرنامج فيشمل محاور تثقيفية وإرشادية وتنبهات وتعليمات وبيان شامل عن مسؤولية المحامي تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## القسم الثالث:

- يعتبر هذا القسم المقيم للبرنامج وتغذية عكسية له ولمكافحة غسل الأموال بمكاتب المحاماة والمبني على التعاون وتقديم المساعدة وذلك من خلال استبيان شامل لمواضيع البرنامج وصيغ بأسلوب الأسئلة المباشرة وما يتعلق بالمعايير الدولية والتوصيات النظامية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قسم الإرشاد لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمهنة المحاماة وما تتطلبه من إجراءات وتدابير وقائية على مكاتب المحاماة مقسم إلى محاور هي:

- المحور الأول: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المحور الثاني: المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المحور الثالث: تعريف جريمة غسل الأموال.
- المحور الرابع: مسؤولية المحامي وفق نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.

## المحور الأول:

### جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل

#### الأموال وتمويل الإرهاب

حرصت المملكة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعتبر من الدول السبّاقة في مكافحتها ومحاربتها والسعي إلى تحقيق المتطلبات الدولية والمعايير الفنية في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإبرام الاتفاقيات والمشاركات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فالمملكة تعتبر عضواً في فريق مجموعة العمل المالي والمعروفة (فاتف - FATF) من خلال عضوية مجلس التعاون الخليجي وتحضر اجتماعاته بانتظام وهي عضو مراقب فيه وبعد التقييم ترتقي إلى عضو دائم.

كما أن المملكة عضو في فريق العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمعروفة (مينافاتف - MENAFATF) وتحضر اجتماعاته كذلك بانتظام، كما صادقت المملكة في هذا المجال على اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ م لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩ م، وصادقت على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩ م، وطبقت المملكة متطلبات قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل النشاطات الإرهابية الواردة في القرارات ذات الأرقام التالية (١٢٦٧-١٣٣٣-١٣٦٨-١٣٧٣-١٣٩٠-١٤٥٥-١٤٥٦).

فما بذلته المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي وما قامت به من دور ريادي تمثل فيما يلي:

١. المملكة من ضمن الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي أقرتها عام ١٩٨٨م في فيينا .

٢. المملكة من ضمن الدول الموقعة والتي أقرت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في نيويورك ١٩٩٩م .

٣. المملكة من ضمن الدول الموقعة والتي أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في باليرمو ٢٠٠٠م .

٤. طبقت المملكة جميع القرارات الدولية في هذا الشأن الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٥. المملكة عضو مشارك في مجموعة العمل المالي (فاتف) من خلال عضويتها بمجلس التعاون الخليجي وخضعت المملكة في عام ٢٠٠٣م للتقييم المشترك من قبل فريق من مجموعة العمل المالي في مدى تطبيق المملكة للتوصيات الأربعين الصادرة منها وكانت المملكة من ضمن الدول التي قيمت وفق المنهجية الجديدة للتقييم والذي تم مناقشة هذا التقييم في الجلسة العامة التي عقدت في عام ٢٠٠٤م في مدينة باريس وحققت المملكة نتيجة إيجابية .

٦. تشارك المملكة كعضو في فريق العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ( مينافاتف ) وتحضر اجتماعاته بانتظام .

٧. صادقت المملكة على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩م .

## المحور الثاني:

### المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظراً لأهمية التعاون والمساعدة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتكاتف الدول والمنظمات والمجموعات في مكافحة هذه الجريمة تم تأسيس تجمعات وكيانات سياسية واقتصادية وقانونية لوضع الضوابط والمعايير وتحديد الإجراءات اللازمة وتبادل الخبرات والمعلومات والمعرفة والتعاون في مكافحة هذه الجريمة، ومن تلك المنظمات والهيئات الدولية في مكافحتها هي ما يلي:

#### ١. هيئة الأمم المتحدة

وقد انبثق منها عدة اتفاقيات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي:

١. الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ( فيينا - ١٩٨٨م) وتعتبر أول ذكر دولي لتجميد ومصادرة أموال المتحصلة من تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، نصت على تجريم غسل الأموال ومصادرة المتحصلات والتعاون الدولي في ذلك.
٢. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (نيويورك - ٢٠٠٠م)
٣. برنامج مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (اليرمو - ٢٠٠٠م)
٤. قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٧) في سبتمبر ٢٠٠٠م بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

## ٢. مجموعة العمل المالي:

والتي تأسست في عام ١٩٨٩ وهي فريق من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار وهي ( كندا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - روسيا - والمملكة المتحدة - والولايات المتحدة الأمريكية ) وتسمى اختصاراً ( FATF ) وعدد أعضائها حالياً ( ٣٥ ) عضواً إضافة لمنظمتين هما الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وهناك أكثر من عشرين عضوا مراقبا وخمسة عشر منظمة ومؤسسة عالمية وخمس لجان لمكافحة غسل الأموال مختلفة، وهي التي قامت عام ١٩٩٠ م بإصدار التوصيات الأربعين في مكافحة غسل الأموال والتي تعتبر العصب الرئيسي لمكافحة غسل الأموال حول العالم وعلى أساسها يتم تقييم الدول التي ترغب الانضمام للمجموعة وفي سبتمبر لعام ٢٠٠١ م أضافت لتلك التوصيات تسع توصيات تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، وفي عام ٢٠٠٠ م وضعت معايير تقييم للدول المتعاونة وغير المتعاونة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتمثل في ( ٢٥ ) معياراً والذي نتج عنه إصدار أول قائمة بالدول غير المتعاونة وتتجدد هذا القائمة سنويا والمعايير لقياس مدى تعاون الدول والتزامها بتنفيذ تلك التوصيات ومدى توافق تشريعاتها وتقييمها للمخاطر والممارسات الفعلية لتلك المعايير وتفرض عقوبات اقتصادية للدول غير المتعاونة.

وتقوم المجموعة بدورين رئيسيين هما:

- وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقييم مدى التزام الدول بتطبيق هذه المعايير والتوصيات.

ومن المعايير التي وضعتها والتوصيات ما تسمى بالتوصيات الأربعين الخاصة بمكافحة غسل الأموال وأضافت إليها تسع توصيات متعلقة بتمويل الإرهاب، والتي أكدت على مسؤولية الشخصيات الاعتبارية من المؤسسات والأعمال والمهن غير المالية وخضوعها للمسؤولية الجزائية فأوجب عليها اتخاذ الإجراءات المحددة ورفع تقارير بالعمليات المشبوهة.

وأغلب الدول تطمح للانضمام لهذا الفريق ل يتمتع بالتقييمات الدولية والمتطلبات العالمية لدعم اقتصادها وحمايته من خلال سن التشريعات والتنظيمات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المعايير الدولية والتوصيات الأربعين وهذا ما قامت به المملكة من سن تلك التنظيمات لمكافحة غسل الأموال وفق تلك التوصيات والمعايير.

وأظهرت النتائج المعدة عن المملكة في هذا الشأن خلال تقارير الزيارات الميدانية التي قام بها وفد رفيع المستوى من قبل مجموعة العمل برئاسة رئيس المجموعة خلال الفترة من ١٤-١٧ / شعبان ١٤٣٥هـ الموافق ١-٤ / يونيو ٢٠١٥م وصدور قرارها بالإجماع بالموافقة على منح المملكة مقعد مراقب في المجموعة تمهيداً لمنحها- إن شاء الله - العضوية الكاملة بعد التقييم الدوري في منتصف عام ٢٠١٧م .

### ٣. مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف)

والتي تم تأسيسها عام ٢٠٠٤م بمملكة البحرين خلال الاجتماع الوزاري لأربعة عشر دولة عربية وقرروا فيه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي، وهي ذات طبيعة تعاونية تطوعية وتباشر مهامها وعملها بالاتفاق بين الأعضاء.

#### ٤. مجموعة اجمونت تسمى (EGMONT)

والتي تم تأسيسها عام ١٩٩٥ م من قبل أعضاء من وحدات التحريات المالية ومكاتب مكافحة غسل الأموال لمائة وستة عشر دولة ودورها الأساسي في تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي بين وحدات المالية حول العالم وقد وضعت اجمونت مبادئ تبادل المعلومات وشروطها عام ٢٠٠١ م.

#### ٥. لجنة بازال للرقابة المصرفية

تأسست علم ١٩٧٤ م من قبل محافظي البنوك المركزية تضم عشر دول وهي تحت إشراف بنك التسويات الدولية ويتمثل في وضع المعايير الرقابية السليمة حول العالم وعليه قامت اللجنة بتطوير معايير وإرشادات رقابية بشأن كافة المواضيع الرقابية في البنوك والمبادئ الأساسية للرقابة وذلك عام ١٩٩٧ م لتأكد من تحقق وتطبيق مبدأ أعرف عميلك والاحتفاظ بالسجلات وبكافة المعلومات ومنع فتح الحسابات الجارية والاستثمارية بأسماء مجهولة أو بدون مستندات واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ المستندات وتقييم المخاطر وإدارتها والإخطار عن العمليات المشبوهة والتقيد بضوابط التبليغ الفعال.

#### ٦. منظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

وهي تتعلق بسوق المال والهيئات المنظمة له والتي أقرت فيه المنظمة مجموعة من المبادئ عددها (٣٠) لتنظيم أسواق المال للدول الأعضاء بالمنظمة والتي تم وضعها على أساس تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- الحماية للمستثمرين
- ضمان أن هذه الأسواق تحقق العدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات.
- التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.

وما أقرته في عام ١٩٩٨ م من المبادئ والمعايير الأساسية لتشريعات الأوراق المالية من أهمية وجود إطار تشريعي متكامل لمكافحة الأنشطة غير المشروعة ومن أهمية وضع المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية سياسات وإجراءات مناسبة للرقابة المالية.

#### ٧. الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (زيورخ - سويسرا) (IAIS)

ومن أنشطتها أنها أرشدت مؤسسات التأمين عام ٢٠٠٠ م وحددت واجباتها ومسؤولياتها.

#### ٨. مجموعة ولفسبيرغ وتسمى (Wolfsburg Group)

وهي مجموعة من البنوك العالمية أسست في سويسرا اتحاداً بواسطة اثني عشر بنكاً عالمياً، وتعني بتنظيم العمل المصرفي عالمياً من خلال أربعة مجموعات رئيسية منها إحدى عشر مبدأ عن مكافحة غسل الأموال وبيان مكافحة غسل الأموال ومبادئ مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنوك المرسله والرقابة والمراجعة والتدقيق.

## المحور الثالث:

### تعريف جريمة غسل الأموال

ويتضمن تعريفًا لجريمة غسل الأموال ولأركانها ولمراحلها.

فتعريف جريمة غسل الأموال بصفة عامة هي أي عملية يلجأ إليها من يعمل بأنشطة غير مشروعة لإخفاء المصدر الحقيقي للمورد غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يبدو الدخل أو المتحصلات وكأنها تحصلت من مصدر مشروع.

وأما تعريفها في نظام مكافحة غسل الأموال ذكره في المادة الأولى بأنها «ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو وكأنها مشروعة المصدر». وأضاف لهذا التعريف تحديد معنى الأموال المقصودة بالنظام كما بين معنى المتحصلات.

- ولم يكتفي النظام بالتعريف بالجريمة بل أضاف إليها أعمال تعتبر وتعد فاعلها مرتكباً لجريمة غسل الأموال وهي مايلي:

١ - إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات، مع علمه أنها ناتجة من نشاط إجرامي أو من مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

٢ - نقل أموال أو متحصلات، أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

٣ - إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي .

٤ - الاشتراك بطريقة الاتفاق أو المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة ( الثانية ) وبينت اللائحة لهذه المادة الأنشطة الإجرامية كما بينت المصادر غير المشروعة أو غير نظامية وعدت منها أربعة وعشرين من تلك الأعمال التي تعتبر من الأنشطة الإجرامية .

وقد عد النظام من ضمن مرتكبي الجريمة قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية ومن بينهم مهنة المحاماة أو أعضاء مجلس إدارتها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين أو مدقق الحسابات أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات من يقوم بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها أو شارك فيها، وأعتبر النظام جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة وليست جريمة تبعية .

وعرفت مجموعة العمل المالي جريمة غسل الأموال بأنها: «تحويل الممتلكات مع العلم بأن مصدرها جريمة بهدف إلغاء أو إخفاء الأصل غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص مشترك في ارتكاب تلك الجريمة لتجنب العواقب القانونية ومصدر ومكان وحركة وحقوق أو ملكية الممتلكات مع العلم أن مصدرها جريمة أو شخص ساهم في ارتكابها» .

## أركان جريمة غسل الأموال

تتكون جريمة غسل الأموال من ركنين هما الركن المادي والركن المعنوي إضافة لركن مفترض وهو محل الجريمة وذلك كما يلي:

### ١. الركن المفترض:

وهو محل جريمة غسل الأموال وهو المال أو المتحصلات القذرة أو غير المشروع أو غير النظامي وهو ذلك المال المتحصل من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والتي اتفقت عليه أكثر الدول على أن الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات أو الأسلحة أو الدعارة أو تجارة الأعضاء البشرية أو العمالة المهاجرة وتزييف النقود واستغلال النفوذ وجرائم الفساد الإداري والتستر التجاري والتهرب الضريبي وتهريب البضائع والسلع وتزييف بطاقات الائتمانية أو الإرهاب أو أن تكون ناتجة عن تلك الجرائم سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر. فهذا المال المتحصل مما سبق هو محل جريمة غسل الأموال وركنه المفترض.

### ٢. الركن المادي:

يتحدد الركن المادي من الوقائع المادية المطابقة للنص التجريمي الذي حدد أفعالاً وسلوكاً محددة تعتبر وتعد من الأفعال المجرمة ويحكم على فاعلها أنه مرتكباً لجريمة غسل الأموال. وهي المكونة لجريمة غسل الأموال وليست الوقائع القانونية.

وتعريف النظام لجريمة غسل الأموال كما في المادة الأولى هو ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه ومن بعدها حدد الأفعال التي تعد من الأفعال المجرمة وهي: إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات ناتجة عن جرائم غسل الأموال ويشمل ذلك نقلها أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها أو إخفائها أو تمويه طبيعة الأموال والمتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو طريقة التصرف فيها.

أو بطريق الاشتراك أو تقديم المساعدة أو الاتفاق عليها أو التحريض أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ لأي عملية لأموال أو متحصلات ناتجة عن غسل الأموال.

وأعتبر النظام أن مجرد الشروع في العملية يعتبر في حكم مرتكب الفعل لجريمة غسل الأموال.

### ٣. الركن المعنوي:

اعتبر النظام وفق المعايير الدولية أن جوهر الركن المعنوي هو القصد الجنائي العام والخاص لجريمة غسل الأموال والنص على « مع علمه بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي » وهذا تأكيداً على تحقق الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام وهو العلم والإرادة والخاص هو علمه بأنها ناتجة أو متحصلة من نشاط إجرامي أو غير مشروع أو غير نظامي.

## مراحل جريمة غسل الأموال

غسل الأموال من الجرائم المنظمة والدولية والمرحلية والتي تتطلب عند تنفيذها لمراحل ووقت يتخللها وهذه المراحل في جريمة غسل الأموال ثلاث مراحل هي:

- مرحلة التوظيف أو الإيداع
- مرحلة التغطية أو التمويه
- مرحلة الدمج أو التكامل

### مرحلة التوظيف:

تعتبر من المرحل الخطيرة والتي يتم فيها توظيف واستثمار الأموال أو إدخالها إلى النظام المالي من خلال المصارف أو شركات الأموال أو الأسواق المالية.

### مرحلة التغطية:

فبعد إتمام المرحلة الأولى وهي التوظيف تأتي هذه المرحلة للتغطية والتمويه والإخفاء لطبيعة وعلاقة الأموال بمصادرها غير المشروعة، وذلك من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية والقانونية ليصعب تعقبها ومعرفة أصلها.

### مرحلة الدمج أو التكامل:

وبعد مرحلة التغطية واكتساب الأموال الصفة الشرعية وقطعت صلتها بمصادرها الأصلية يتم في هذه المرحلة دمج الأموال المغسولة بعد التغطية في الاقتصاد ويصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة.

## أثار جريمة غسل الأموال

جريمة غسل الأموال من الجرائم الخطيرة لما ينتج عنها من أثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع والسياسة في أي دولة تتم فيه تلك الجرائم، ويمكن أن نعرض لأهم تلك الآثار لجريمة غسل الأموال .

### الآثار الاقتصادية :

ينتج عن جريمة غسل الأموال هروب للأموال الوطنية خارج البلاد والمستقطعة من الدخل القومي ويحرم منه الفرد والدولة والاقتصاد الوطني كما يمنعها من الاستثمار والانتفاع بهذه الأموال بما يعود على المنظومة الاقتصادية بالمقومات اللازمة لها كما تؤدي هذه الجريمة إلى خلل اقتصادي عام لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك العشوائي وإيجاد العقبات على السلطات المختصة بالتنمية والاقتصاد للقيام بمهامها من وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية للتقدم الاقتصادي للبلد، والذي يؤثر بشكل غير مباشر على التوزيع العادل للدخل القومي فالجريمة تتيح لفئة قليلة من دخول عالية وضحمة غير مشروعة على حساب الأغلبية مما ينتج عنه كثرة الاستهلاك بدون سبب اقتصادي .

وأهم تأثير لجريمة غسل الأموال هو تدني قيمة العملة الوطنية بشكل كبير فعملية غسل الأموال تؤثر على المعروض من العملة الوطنية في مقابل رفع الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على قيمتها في الأسواق العالمية، وما يترتب على تلك الآثار الاقتصادية ظهور البطالة وارتفاعها يؤثر على الإنتاج التجاري الحقيقي ويؤدي إلى تشويه الأسواق المالية لتلك البلد التي يجري فيها عمليات غسل الأموال ويعتبر عائقا لجذب الاستثمارات النافعة للاقتصاد وتحقيق نتائج إيجابية .

## الآثار الاجتماعية والسياسية :

أن جميع الآثار الاقتصادية السابقة يتبعها آثار اجتماعية وسياسية في أي بلد تقع فيه تلك الآثار بحسب نسبة الآثار وسيطرتها.

فأثار البطالة تمتد للمجتمع الذي يوجد فيه وبقية الآثار كذلك تؤثر على المجتمع وعلى السلطة السياسية مما يصعب معه من توفير العلاج والتعليم فيتنشئ فيهم الجهل والأمراض وغير ذلك من الآثار.

وتؤثر جريمة غسل الأموال على السلطة السياسية في سياستها الاقتصادية والسياسية مع الدول وعلى سياستها الداخلية والقدرة على السيطرة فيه.

## المحور الرابع:

### مسؤولية المحامي وفق نظام مكافحة غسل الأموال

حدد نظام مكافحة غسل الأموال الواجبات النظامية على المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والأعمال المهنية ومنها أعمال المحاماة خلال ممارسته لمهنته فالمحامي ملتزم بإتباع القواعد الواردة في نظام غسل الأموال المبينة على التوصيات الدولية في مكافحة غسل الأموال ومن أهم تلك الواجبات ما تتعلق بوجوب التحقق من هوية المتعاملين معه وفق ما ورد بالنظام ولائحته التنفيذية وما يصدر في هذا الشأن من تعليمات وما يتعلق بحفظ السجلات والمستندات واتخاذ إجراءات احترازية ووقائية داخلية وبذل العناية الواجبة تجاه حالات الاشتباه بجرائم غسل الأموال وإتباع إجراءات التبليغ الفعال وإيجاد برنامج لإدارة المخاطر بمكتبه وتحديدتها وتقديم المستندات عند طلبها من قبل وحدة التحريات المالية عند طلبها وبذل العناية المشددة وتعزيزها عند مباشرة المحامي لأحد الأنشطة المحددة وفق توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) في التوصية (٢٢) ومعاييرها والأنشطة المحددة هي:

- شراء العقارات وبيعها، ويشمل صياغة العقود فيها أو تقديم المشورة.
- إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول التي يمتلكها العميل.
- إدارة الحسابات المصرفية أو أي حساب مالي للعميل.
- إنشاء الكيانات القانونية أو إدارتها أو تشغيلها للعميل، ويشمل صياغة العقود والتأسيس أو تقديم المشورة فيها.
- شراء الكيانات القانونية أو بيعها أو الدمج بينها أو الإستحواذ عليها للعميل.

فمسؤولية المحامي التفصيلية ما يلي:

## ١ - إتباع الإجراءات اللازمة عند إنشاء علاقة مهنية مع الغير.

على المحامي تطبيق مبدأ «أعرف عميلك» وفق ما ورد في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وفق المعايير والتوصيات الدولية والتحقق من هوية المتعاملين معه سواءً كان شخص طبيعي أو اعتباري، وأن يتأكد أولاً من أنه يحضر عليه إجراء أي تعامل مع أي عميل مجهول أو وهمي أو لا يحمل الوثائق اللازمة لإثبات الهوية وعليه التحقق بصورة مستمرة عن هوية المتعاملين والتحقق من المستفيدين الحقيقيين للتعامل سواء كان هو المباشر أو غيره وأن يتبع ما بينه النظام ولائحته التنفيذية من تحديد البيانات والمعلومات عن تحديد الهوية التي تعود إليهم الملكية الحقيقية أو لديهم السيطرة الفعلية النهائية في العملية. وما ورد في قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بممارسة المحاماة.

وبذل العناية الواجبة تتطلب وضع تصنيف لعمليات المحامي مع الغير من ناحية الخطورة والنسبية من عالية الخطورة إلى مخففة الخطورة وتعزيز التدابير المشددة في العمليات المصنفة ذات المخاطر عالية وحالات الاشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتراجع دورياً مما يتطلب معه وضع تقييم داخلي لتحديد الخطورة وخفضها.

ويجب بذل المحامي العناية الواجبة والمشددة في حالات عالية الخطورة وأن يخفف حالة العناية مع منخفضة الخطورة واتخاذ الإجراءات المشددة وفق النظام في الحالات التي يشتبه في أنها عملية غسل أموال ويمكن تقسيم تلك الحالات لثلاث حالات تعتبر عالية الخطورة وهي كما يلي:

### حالات بحسب طبيعة العملية:

فطبيعة العملية قد يثير الشبهة ويتطلب التعامل معه وفق العناية الواجبة المشددة وقد ذكرت التوصيات الأربعين ومعاييرها بعض العمليات التي يغلب

عليها طابع الخطورة في مكافحة غسل الأموال وهي التي ترتبط بالعمليات التالية:

- شراء العقارات وبيعها.
- إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول التي يمتلكها العميل.
- إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.
- تنظيم المساهمات بغرض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية أو تشغيلها أو إدارتها وشراء الكيانات التجارية وبيعها.

وهذا ما أشارت إليه اللائحة التنفيذية في المادة (٢ / ٥) من وجوب تطبيق العناية الواجبة تجاه كافة العملاء على حسب الأهمية والمخاطرة، وعليه تعزيز التدابير تجاه العملاء وعلاقة العمل والمراسلات ذات المخاطر العالية أو في حالات الاشتباه أن يقوم بإجراء التبليغ الفعال.

كما تعتبر العمليات المعقدة والكبيرة والتي ليست لها جدوى اقتصادية أو قانونية واضحة، أو في كون العملية الأصلية التي سبقت هذه العملية عبارة عن بيع عقارات أو أحجار كريمة أو مجوهرات أو معادن ثمينة أو بشركات التأمين أو الاستثمار أو بشركات تجارية كبيرة مثل المولات التجارية.

### حالات حسب جنسية العميل أو العملية:

الدول تصنف وفق المعايير الدولية من دول عالية المخاطر إلى دولة متوسطة ودول منخفضة المخاطر ومعاييرها مدى التزام الدولة أو قصورها في تطبيق المعايير الدولية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والدولة عالية المخاطر هي تلك التي لا تطبق المعايير الدولية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أنها منتجة للمخدرات أو لديها قوانين سرية مصرفية.

أو المحظورة من التعامل من قبل مجلس الأمن أو من لجنة الفصل السابع لميثاق هيئة الأمم وفي حالة الحظر يحظر عليه التعامل وعليه التوقف فوراً عن أي تعامل معها حتى زوال الحظر.

### حالة بحسب منصب العميل وصفته:

يتوجب على المحامي عند إجراء أي تعامل مع عميل يقيم أو يصنف على أنه عاليي المخاطر وهم كل من لدية منصب مميز وحصانة تحميه غالباً كالسياسيين والهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح أن يتخذ التدابير وتعزيزها وتطبيق العناية الواجبة المتشددة معه.

لهذا يتطلب وضع تقييم لإدارة المخاطر يتضمن تلك الحالات وتصنيفها وتحديد الدول التي تعتبر عالية الخطورة والأشخاص عاليي الخطورة ووضع تصنيف متوافق مع التصنيف الدولي في هذا كما تصنيف مجلس الأمن ولجنة الفصل السابع والأهم تصنيف مجموعة العمل المالي (فاتف) وهي تقسم الدول إلى ( عالية المخاطر ، متوسطة المخاطر ، ومنخفضة المخاطر) وتجدد دورياً، وأن البيان الختامي للقاتف يصدر في نهاية الأشهر التالية (فبراير - يونيو - أكتوبر) يضاف إليها تقييم جديد للدول ويمكن الرجوع إليه من خلال موقع القاتف الرسمي.

## ٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ السجلات والأوراق المتبادلة لأي عملية مهنية.

إيجاد آلية لحفظ السجلات وحفظ المستندات لمدة عشر سنوات من أفعال العملية أو قفل الحساب كما يتوجب عليه حفظ ملفات الحسابات والمراسلات التجارية والمهنية ووثائق هويات المتعاملين.

### ٣ - اخذ الإجراءات الاحترازية والرقابية الداخلية لمكتبه.

بينت المادة السابعة من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية هذا الواجب بهدف الكشف عن أي من الجرائم المبينة في النظام ومحاولة إحباطها وتقييمها من الناحية الخطورة والالتزام بالتعليمات الصادرة في هذا المجال من الجهات الرقابية والتحريرات المالية وقد بينت اللائحة تفاصيل هذا الإجراء في أربع إجراءات يجب العمل بها وهي كما يلي:

- وضع ضوابط مكتوبة وفعالة تحول دون استغلال تلك المؤسسات في عملية غسل الأموال وتساعد على كشف العمليات المشبوهة.
- أن تكون التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية هي الحد الأدنى من التعليمات الواجبة التطبيق.
- القيام بالمتابعة والرقابة للتحقق من تطبيق التعليمات والتأكد من سلامة الإجراءات.
- أن يتم تحديث تلك الضوابط دورياً بما يسير تطور عمليات غسل الأموال.

### ٤ - إيلاء العناية الخاصة للعمليات المعقدة والكبيرة.

وصفها النظام في المادة الثامنة بأنها العمليات غير المعتادة أو كل الأنماط العمليات غير الاعتيادية التي لا يكون لها غرض اقتصادي أو قانوني وأضح. وعليه فحص خلفية تلك العمليات وما هو الغرض منها وأن يتم تسجيل كتابة ما يتوصل إليه من نتائج والاحتفاظ بها لمدة عشر سنوات لتقديمها للجهات المختصة عند طلبها.

## ٥ - إتباع الإجراءات الفعالة للتبليغ.

وذلك في الحالات التي حددتها المادة الثامنة من النظام مثل حالة الاشتباه أو وجود أسباب معقولة من أن الأموال أو بعضها تمثل متحصلات لنشاط إجرامي أو في ارتباطها أو علاقتها بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عمليات إرهابية أو منظمات إرهابية أو ممولي الإرهاب أو أنها سوف تستخدم في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عمليات إرهابية أو منظمات إرهابية أو ممولي الإرهاب بما في ذلك محاولات إجراء مثل هذه العمليات بغض النظر عن قيمتها أن يتخذ الإجراءات التالية:

- إبلاغ وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية فوراً وبشكل مباشر وفق ما حدده النظام ولائحته التنفيذية.
- إعداد تقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها عن تلك الحالة والأطراف ذات الصلة وتزويد وحدة التحريات بها.

وهذا يتطلب من المحامي أن يضع آلية في مكتبه تضبط المعاملات والعمليات لمعرفة المؤشرات التي تظهر احتمالية وجود غسل أموال أو شبهة غسل أموال، وأن تكون الآلية قابلة للتحديث المستمر لمواكبة تطور غسل الأموال وأن يلتزم بما تصدره الجهات الرقابية في هذا الشأن، واستثناء من مبدأ السرية المهنية تسري أحكام التبليغ الفعال على المحامي ولا يجوز له الاعتذار بهذا المبدأ أمام النصوص الحاكمة والمتمة له فيما يسعى إليه من حفظ الحقوق من الاعتداء عليها أو استغلالها بطرق غير مشروعة كذلك من خلال التبليغ الفعال، وفق المادة الثامنة من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.

## ٦ - واجب عدم القيام بتحذير أو النصح للعمليات المشبوهة.

وهو واجب سلبي يقع على عاتق المحامي خلال ممارسته للمهنة عند وجود شبهة غسل أموال في العمليات التي يباشرها أن يقدم التحذير للمتعاملين في العملية المشبوهة ويحضر عليه ذلك استنادا للمادة الحادية عشر من النظام وما بينته اللائحة التنفيذية من الإجراءات اللازمة في هذه الحالة وهي أن يقبل العملية شكليا ولا يرفضها وأن لا ينصحهم أو يرشدهم أو تقديم البدائل في العمليات التي يجرونها وأن لا يستفسر عن طبيعة العمليات المشبوهة غير وحدة التحريات المالية فقط وأن لا يبدي للمتعاملين أن معاملتهم قيد المراقبة أو المراجعة.

## ٧ - يجب على المحامي وضع وإيجاد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فصل النظام في بيان هذا الواجب في المادة الثانية عشر ولائحته التنفيذية على ما يجب أن يشتمل عليه هذا البرنامج هي:

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال وإبلاغ موظفيه بها وأن يبذلوا العناية الواجبة وإتباع إجراءاتها وعلى حفظ السجلات به وآلية الكشف عن العمليات المشبوهة أو غير الاعتيادية والالتزام بذلك.
- وضع ترتيبات ملائمة لإدارة مكتبه وتعيين مسئول عن تنفيذ واجبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن يعمل هذا المسئول بصلاحيات مستقلة عن الإدارة ولديه صلاحيات الاتصال المباشر مع إداري أعلى والاطلاع على هوية العملاء ومعلومات العناية الواجبة المتخذة في المكتب وعن أي سجلات أخرى ذات صلة في الوقت المناسب.

- إنشاء وحدة تدقيق ومراجعة مستقلة ومزودة بموارد كافية للقيام باختبار الالتزام بهذه الإجراءات والسياسات والضوابط وفقا لمعيار معدل المخاطر وتقييمها.
- إعداد برامج تدريبية من ضمن مهام مكتبه للعاملين بمكتبه المختصين لديه لأحاطتهم بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والمستجدات في هذا المجال بما يرفع من قدراتهم في التعرف على تلك العمليات وأنماطها وكيفية التصدي لها.
- تطبيق إجراءات الفحص لضمان وجود معايير ذات كفاءة عالية عند اختيار موظفين المكتب لأنهم تحت إشراف المحامي وتحت رقابته ومسؤوليته ويتحمل تبعات أعمالهم خلال ممارستهم المهنة بمكتبه.

وحددت اللائحة التنفيذية للمادة الثانية عشر على أن المسئول عن تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال والتعليمات هو مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدير العام أو المالك أو المفوض ، هو الذي يقع على عاتقه تطبيق الأحكام والقواعد والإجراءات في نظام مكافحة غسل الأموال وعليه الاستعانة بالجهات المختصة والرقابية عند وضع البرامج الوقائية والإجراءات لمعرفة مدى توافقها مع أحكام النظام والتعليمات .



المملكة العربية السعودية  
وزارة العدل  
الإدارة العامة للمحاماة

إعداد المستشار القانوني  
عبدالله سعد الثاقب

للتواصل:

هاتف: ٠١١٢٩٢٤٠٨٣ / ٠١١٢٩٢٤١٠٨ / ٠١١٢٩٢٤٠٧٨

تحويلة: ١٧٦٠ / ١٧٥٧

بريد الكتروني:

[mohamah@moj.gov.sa](mailto:mohamah@moj.gov.sa)